



Distr.
GENERAL

A/RES/34/150
22 January 1980



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١١٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة السادسة (A/34/815)]

١٥٠/٣٤ - توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادي الدولي المتعلقة
بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادي الدولي
الجديد وتطويرها التدريجي

ان الجمعية العامة ،

ان تضع في اعتبارها الفقرة ١ (أ) من المادة الثالثة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة ، التي
تقتضي من الجمعية العامة أن تنشئ دراسات وتقدم توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي
لل قانون الدولي وتدريبه ،

وان تلاحظ ما يتصل بالموضوع من أحكام الميثاق المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية ،
ولا سيما ما ورد منها في ديباجته بشأن تعزيز الرقي الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة في جو من
الحرية أفسح ، وفي الفقرة ٣ من المادة الأولى بشأن تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل
الدولية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وفي المادة الخامسة والخمسين
بشأن تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بصوامل
التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ،

وان تشير الى قراراتها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩
والمضمن اعلان التقدم الاجتماعي والتنمية ، و ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول /
أكتوبر ١٩٧٠ والمضمن اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين
الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، و ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر
١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

وأن تشير كذلك إلى قراراتها : ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

وأن ترى أن الميثاق والقرارات والاعلانات المذكورة أعلاه ، وسائر القرارات والمقررات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة والمؤتمرات المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة ، فيما يتعلق باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، تتضمن مبادئ وقواعد للقانون الاقتصادى الدولي ينبغي أن تحكم العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول ذات المستويات المختلفة من النمو ، وذات النظم الاقتصادية المختلفة ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، وبالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، بدراسة مسألة توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي ، بغية ادراجها في صك واحد أو أكثر ، حسب الاقتضاء ؛

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها بشأن هذه المسألة في موعد لا يتجاوز ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠ ؛

٣ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريراً أولياً عن دراسته وعن آراء الحكومات التي وردت ، تحت البند الممنون "توحيد مبادئ وقواعد القانون الاقتصادى الدولي المتصلة بوجه خاص بالجوانب القانونية للنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وتطويرها التدريجي" .

الجلسة الخامسة ١٠٥

١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩